



## تعديلات على القانون التأسيسي لسوق أبوظبي العالمي تعزز من مكانته كمركز مالي دولي

- تحديد نظام التراخيص المزدوج
- الإعلان عن إطار تنفيذ الأحكام الخاص بمحاكم سوق أبوظبي العالمي والإعتراف بإمكانية اختيار محاكم سوق أبوظبي العالمي كسلطة قضائية لحل النزاعات

19 مايو 2020، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: أعلن سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في أبوظبي، اليوم عن تعديلات على قانون رقم (4) لسنة ٢٠١٣ بشأن سوق أبوظبي العالمي (القانون التأسيسي)، حيث تعكس هذه التعديلات تحول سوق أبوظبي العالمي إلى منصة أعمال مالية متكاملة ومستدامة وتؤكد على ملائمة إطار عمل السوق وكافة عملياته مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات. هذا وتعكس التعديلات علاقات التعاون الوثيقة التي أنشأها السوق مع شركائه الاستراتيجيين وعلى وجه الخصوص دائرة القضاء في أبوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية- أبوظبي.

وستحظى هذه التعديلات بترحيب مجتمع الأعمال والاستثمار المحلي والعالمية. وعلى جانب من الأهمية تشمل التعديلات على الجانب التجاري التنظيمي للسوق، ما يلي: إضفاء الطابع الرسمي على نظام التراخيص المزدوجة الذي تم إنشائه بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية- أبوظبي، والذي يُمكن الشركات المسجلة لدى سوق أبوظبي العالمي من تأسيس فروع أو شركات أو مكاتب تمثيلية لها في أبوظبي من دون الحاجة إلى مكان إقامة لها خارج سوق أبوظبي العالمي، بالإضافة إلى إلزام الشركات المؤسسة قبل انشاء سوق أبوظبي العالمي التي تحمل ترخيص دائرة التنمية الاقتصادية والمتواجدة على جزيرة المارية بالتنازل عن ترخيصها والحصول على ترخيص سوق أبوظبي العالمي.

فيما تركز غالبية التعديلات الأخرى على تحسين وتعزيز إطار عمل فض المنازعات الخاص بسوق أبوظبي العالمي، وخصوصاً فيما يتعلق بالسلطة القضائية لمحاكم سوق أبوظبي العالمي، وتشمل هذه التعديلات: إتاحة الفرصة أمام الأطراف لاختيار محاكم سوق أبوظبي العالمي لفض منازعاتهم دون الحاجة لوجود ما يربطهم بسوق أبوظبي العالمي، وتعزيز مكانة محاكم سوق أبوظبي العالمي كمحاكم من النظام القضائي لأبوظبي والنص على أن أحكام محاكم سوق أبوظبي العالمي سيتم إصدارها باسم حاكم أبوظبي. وكما تضم التعديلات توثيق إطار العمل الناجح لتبادل تنفيذ الأحكام بين محاكم سوق أبوظبي العالمي ودائرة القضاء في أبوظبي، وتوضيح أن أحكام محاكم سوق أبوظبي العالمي لن تستخدم لإنفاذ الأحكام وقرارات التحكيم التي ليست لها علاقة بسوق أبوظبي العالمي ضمن سلطات قضائية أخرى.

هذا ونشرت محاكم سوق أبوظبي العالمي [دليلاً](#) حول التعديلات والسياسات ذات الصلة لتوفير فهم أكبر لهذه التعديلات على إطار عمل فض المنازعات في سوق أبوظبي العالمي.

وفي هذه المناسبة، قال معالي / أحمد علي الصايغ، وزير دولة ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: "يسرني انعكاس التزامنا وجهودنا المتواصلة خلال الأعوام الخمس



السابقة، لبناء وتعزيز أطر العمل التنظيمية ونظام فض المنازعات بما في ذلك علاقات التعاون الوثيقة مع الشركاء الاستراتيجيين في أبوظبي، على التعديلات على القانون التأسيسي لسوق أبوظبي العالمي. حيث تأتي هذه التعديلات لتؤكد موقع سوق أبوظبي العالمي كمركز مالي عالمي ذو خطط واستراتيجيات واعدة، يقدم إطار عمل تنظيمي متكامل ومتطور ويملك سجلاً حافلاً في توفير الابتكارات الفريدة. كما أنه بإمكان شركائنا والمستثمرين وكافة الشركات الاعتماد علينا للاستفادة من جميع الفرص المتاحة للنمو الطويل الأمد والتوسع".

وبدوره، قال **اللورد ديفيد هوب، رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي** معلقاً على تعديلات القانون التأسيسي لسوق أبوظبي العالمي من جانب محاكم سوق أبوظبي العالمي: "لقد نجحنا خلال فترة قصيرة من بناء سمعتنا ومكانتنا كمحاكم تجارية عالمية تستند إلى قانون العموم الإنجليزي، والتي أحدثت نقلة في توفير الخدمات القضائية من خلال استخدام تقنيات تكنولوجية مبتكرة وفريدة من نوعها. إن التعديلات على القانون التأسيسي تثبت مكانتنا كنظام قضائي يحظى بالثقة ويتسم بالشفافية ويقدم خدمات موثوقة يسهل الوصول إليها. وفي هذه المناسبة، أود أن أعبر عن امتناني لكافة شركائنا وأصحاب العلاقة على تشجيعهم ودعمهم لتطوير أعمالنا وخصوصاً دائرة القضاء في أبوظبي على تعاونهم معنا لضمان تنفيذ الأحكام في أبوظبي بسهولة وفعالية، وأكد على أننا سنستمر في المساهمة لدعم تميز المعايير القضائية في الدولة كافة."

-انتهى-

#### نبذة عن سوق أبوظبي العالمي

افتتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الذي يتخذ من عاصمة دولة الإمارات مقراً له، في 21 أكتوبر 2015. وتأسس السوق المالي بموجب مرسوم اتحادي بهدف توفير منظومة مالية متكاملة وواسعة النطاق تُسهّم في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتمويل ومزاولة الأعمال، وحلقة وصل استراتيجية بين الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وسائر أنحاء العالم. وترتكز استراتيجية سوق أبوظبي العالمي على المقومات ونقاط القوة الرئيسية التي تمتلكها إمارة أبوظبي والتي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات وإدارة الأصول وتداول المشتقات المالية والسلع والابتكار المالي والاستدامة. ويضم سوق أبوظبي العالمي ثلاث سلطات مستقلة هي محاكم سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل كما يشرف السوق باعتباره مركزاً مالياً دولياً على إدارة جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (14.1 كلم مربع). ويلتزم سوق أبوظبي العالمي بدعم وتمكين المؤسسات المالية وغير المالية والشركات والكيانات المسجلة في السوق لمواصلة العمل والابتكار والنجاح والنمو ضمن إطار تنظيمي دولي قائم على القانون العام. وقد حصل السوق منذ تأسيسه على جائزة "أفضل مركز مالي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لأربع سنوات متتالية تقديراً لمبادراته ومساهماته الفاعلة في القطاع المالي وأسواق رأس المال في المنطقة.\*

لمزيد من المعلومات عن سوق أبوظبي العالمي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [www.adgm.com](http://www.adgm.com) أو متابعة صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي "تويتر" و"إنستغرام": @adglobalmarket و"لينكد إن": @Abu Dhabi Global Market (ADGM).

\* المصدر: جوائز "جلوبال إنفستور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"